E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/87
24 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل كيربي، المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا

مقدم عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٤/٦١

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٥	٢
أولا -	أنشطة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا	٦ - ٥٢	٣
	ألف - الصندوق الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق في كمبوديا	٦	٣
	باء - الأنشطة المنفذة في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٧ - ٥٢	٣
ثانيا -	الزيارة الرابعة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا (١٦ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)	٥٣ - ٦٤	١٤
ثالثا -	ملاحظات	٦٥ - ٧٤	١٦
المرفق:	برنامج زيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا (١٦ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)		١٩

مقدمة

١- أنيطت بمركز حقوق الانسان لأول مرة مهمة إقامة وجود تنفيذي له في كمبوديا في شباط/فبراير ١٩٩٣ وذلك بقرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٩٣، الذي اعتمده فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٣ في قراره ٢٥٤/١٩٩٣ والذي اعتمدته بعد ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٥٤/٤٨. وبموجب هذه القرارات، أنيطت بهذا الوجود التنفيذي لمركز حقوق الانسان في كمبوديا المهام التالية:

(أ) إدارة تنفيذ برامج المساعدة التعليمية والتقنية وبرنامج الخدمات الاستشارية، وتأمين استمراريتها؛

(ب) مساعدة حكومة كمبوديا التي ستنشأ بعد الانتخابات، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الانسان التي انضمت اليها مؤخرا، بما في ذلك اعداد التقارير التي ستقدم إلى لجان الرصد ذات الصلة؛

(ج) تقديم الدعم لجماعات حقوق الانسان الحسنة النية في كمبوديا؛

(د) المساهمة في إنشاء و/أو تقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان؛

(هـ) الاستمرار في المساعدة في صياغة وتنفيذ تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الانسان؛

(و) الاستمرار في المساعدة في تدريب المسؤولين عن إقامة العدل.

٢- وطلب إلى الأمين العام كذلك في القرارات نفسها ضمان حماية حقوق الانسان لجميع السكان في كمبوديا. وعملا بقرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٩٣، قام الأمين العام بتعيين السيد مايكل كيربي (استراليا) في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ممثلا خاصا له معنيا بحقوق الانسان في كمبوديا، للاضطلاع بالولاية التالية:

(أ) الإبقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛

(ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا؛

(ج) مساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الانسان.

٣- وقدم المقرر الخاص تقريرا إلى لجنة حقوق الانسان في دورتها الخمسين (E/CN.4/1994/73 وAdd.1). وبعد ذلك اتخذت اللجنة القرار ٦١/١٩٩٤، الذي اعتمده المجلس في مقرره ٢٥٩/١٩٩٤، والذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يجدد ولاية الممثل الخاص والذي وافقت فيه على جملة أمور منها توصيات واستنتاجات الممثل الخاص، لا سيما تحديد المجالات ذات الأولوية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، وهي تخصيص موارد مناسبة للمستشفيات، والمدارس، والمحاكم، ولحماية الكنوز الثقافية وخاصة أنغكور وات؛ ودعم لجنة

حماية حقوق الانسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية بما في ذلك تقديم المساعدة المالية لتوفير أمانة مناسبة، ومعدات وتدريب؛ وسن قوانين والقيام بأنشطة ذات صلة في المجالات الملحة بوجه خاص؛ وتنفيذ برامج تدريب ترمي إلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية؛ وضمان استقلال حقيقي للقضاء؛ وإيلاء اهتمام خاص للمرأة والفئات الضعيفة. وأعربت اللجنة أيضا عن شديد القلق إزاء الاستخدام العشوائي للألغام البرية.

٤- وقدم الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة يتضمن توصيات الممثل الخاص ودور مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الانسان (A/49/635 وAdd.1).

٥- وهذا التقرير مقدم بموجب قرار لجنة حقوق الانسان (القرار ٦١/١٩٩٤، الفقرتان ١٣ و١٤) استعراض البرامج والولايات المعنية المبينة في قرارها ٦/١٩٩٣ في دورتها الحادية والخمسين، وبالطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والخمسين.

أولا - أنشطة مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان في كمبوديا

ألف - الصندوق الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق الانسان في كمبوديا

٦- وقد تلقى الصندوق الاستئماني، عند إعداد هذا التقرير، مبلغ ٦٩٧ ٩٢٣ دولارا أمريكياً، وجرى التعهد بدفع ٠٠٠ ٢٥٠ دولار أمريكي. وترد تفاصيل الأنشطة المتعلقة بالصندوق الاستئماني في تقرير الأمين العام (A/49/635/Add.1 ، الفقرات ٣-٩ والمرفق الأول).

باء - الأنشطة المنفذة في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

٧- وترد الأنشطة التي نفذها مركز حقوق الانسان في كمبوديا في الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ١٩٩٤ في تقرير الأمين العام (A/49/635/Add.1، الفقرات ١٠-٥٨)؛ وللاطلاع على الأنشطة المنفذة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، انظر E/CN.4/1994/73/Add.1، الفقرات ٢٥٢-٢٧١. ويرد أدناه وصف للأنشطة التي نفذت في كمبوديا في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وهي مجمعة وفقا لعناصر برنامج المركز للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية.

٨- وقد عين موظف أقدم كان يعمل في مركز حقوق الانسان في جنيف لسنوات عديدة مديرا لمكتب كمبوديا في تموز/يوليه ١٩٩٤ وتسلم مهامه في ٢٣ أيلول/سبتمبر .

١- تقديم المساعدة في مجال الاصلاحات التشريعية

٩- اضطلع مركز حقوق الانسان، من خلال مكتبه في كمبوديا، بالأنشطة التالية تأييداً لوضع إطار قانوني ومؤسسي يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان، وضماناً لتعزيز وحماية حقوق الانسان والديمقراطية.

١٠- وقد قُدمت المساعدة إلى الجمعية الوطنية عموماً وإلى لجانها المختلفة، بما فيها لجنة حماية حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، فضلا عن مختلف الوزارات المعنية، وذلك في مجال صياغة وتنفيذ القوانين التالية، وتقديم تعليقات عليها.

١١- قانون الهجرة: اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الهجرة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبطلب من الحكومة الملكية وبعض لجان الجمعية الوطنية، قدم مركز حقوق الانسان تعليقات مفصلة ومستفيضة على مشروع القانون واقترح بعض التعديلات عليه. وقام مركز حقوق الانسان أيضا بتنظيم و/أو الاشتراك في بضعة اجتماعات مع منظمات غير حكومية محلية ودولية ومع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأمر مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ودعت لجنة الداخلية والدفاع الوطني في الجمعية الوطنية المركز إلى جلسات استماع رسمية بشأن مشروع القانون. وشارك مركز حقوق الانسان أيضا في منبر عام حول مشروع القانون وذلك إلى جانب رئيس الجمعية الوطنية بالإنابة، والقائم بأعمال بعثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإحدى المنظمات غير الحكومية. والقانون بصيغته المعتمدة يعكس محاولة من جانب أعضاء الجمعية الوطنية للامتثال لالتزامات كمبوديا الدولية في ميدان حقوق الانسان. إلا أن معظم التغييرات التي اقترحها مركز حقوق الانسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات حقوق الانسان المحلية لم يؤخذ بها غير أن وزراء الداخلية المشاركين قدموا ضمانات، في أثناء المناقشة التي جرت في الجمعية الوطنية، بأن هذا القانون سيُنفَّذ بطريقة تتمشى مع قواعد حقوق الإنسان الدولية. كما قدَّم رؤساء الوزارة المشاركين ووزراء آخرون ومسؤولون معنيون مزيدا من الضمانات العلنية لذلك. وقد اتصل بمركز حقوق الإنسان مؤخرا مسؤولون معنيون في وزارة الداخلية طالبين المساعدة في صياغة تشريع فرعي لقانون الهجرة. ويواصل مركز حقوق الإنسان أيضا رصد السياسات والممارسات المتصلة بالأقليات العرقية، بما فيها الأقلية الفييتنامية، ويعرب للحكومة عن القلق الذي يساوره، عند الاقتضاء.

١٢- قانون الجنسية: لاحظ مركز حقوق الإنسان في تعليقاته المقدمة إلى الحكومة بشأن قانون الهجرة عدم وجود قانون للجنسية وقد أثار عدم وجوده القلق داخل كمبوديا وخارجها من إمكانية سوء تنفيذ قانون الهجرة. وقد عُقدت بضعة اجتماعات بين مركز حقوق الإنسان والمسؤولين المعنيين في وزارة الداخلية وفي مجلس الوزراء بشأن مسألة قانون الجنسية. ومن التوصيات التي قدمها المقرر الخاص في تقاريره إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة التوصية بسن مثل هذا القانون، وقد لقيت موافقة وزراء الداخلية المشاركين. وقد انتهت وزارة الداخلية الآن من إعداد المشروع الأول لقانون الجنسية ودعي مركز حقوق الإنسان إلى المساعدة في تنقيح المشروع ضمانا لامتثاله للدستور ولقواعد حقوق الإنسان الدولية. وتقدم هذه المساعدة حاليا في شكل تعليقات وتعديلات مقترحة.

١٣- قانون الصحافة: اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون الصحافة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأحاله على الجمعية الوطنية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويتضمن هذا المشروع عناصر ايجابية عديدة سبق لها أن كانت موضع تعليقات ايجابية من مركز حقوق الإنسان مثل سرية المصادر، وحظر الرقابة السابقة للنشر، وامتياز نشر السجلات العامة وغيرها من المواد العامة، وحرية المعلومات، وإنشاء أكثر من رابطة صحفية واحدة، ومدونة قواعد سلوك للصحافة، وحظر التحريض، ومنع الاحتكار، وحق الأفراد في سرية إجراءاتهم القانونية، وما إلى ذلك. واستعرض مركز حقوق الإنسان هذا المشروع في تموز/يوليه ١٩٩٤ وقدَّم تعليقاته عليه. وقبِلت الحكومة جميع ما اعتبره المركز مثارا للقلق وعدَّل المشروع على نحو مناسب غير أن المشروع الذي صدر عن مجلس الوزراء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ يتضمن عقوبات جنائية

شديدة للتشهير، ويسمح للحكومة بتعليق النشر، وتُستخدم فيه كلمات غامضة وغير محددة المعنى من الكلمات التي تشكل أساسا للعقوبات الجنائية والمدنية، ويلغي النصوص المتعلقة بالاستئناف. وقد كتب الممثل الخاص إلى الحكومة معربا عن قلقه إزاء مشروع القانون. وأُجريت مناقشات عديدة مع أعضاء من صحافة الخمير ومن الصحافة الدولية، ومع مسؤولين في الحكومة، وأعضاء في الجمعية الوطنية، ومنظمات حقوق الإنسان. وأعد مركز حقوق الإنسان تعديلات مقترحة لمشروع القانون، وتعليقات عليه، بالتشاور مع المسؤولين في الحكومة. وسوف يعقد مركز حقوق الإنسان أيضا اجتماعات أخرى مع أشخاص آخرين مهتمين بالأمر وسوف يقدم المساعدة إلى أعضاء الجمعية الوطنية في تعديل مشروع القانون، لدى طلبهم.

١٤- قانون إنشاء المجلس الأعلى للقضاء: قُدِّمت إلى الجمعية الوطنية نسخة منقحة من المشروع الذي قدمته الحكومة سابقا إلى الجمعية الوطنية وهي الآن قيد النظر. فقد ردت الجمعية الوطنية المشروع الذي كان قد قُدِّم إليها في وقت سابق من هذا العام بسبب عدم امتثاله للدستور، ونصحت بإعداد مشروع قانون مناسب بالتشاور مع الأعضاء المعنيين في الجمعية الوطنية. ويبدو أن المشروع الحالي لا يأخذ بتلك النصيحة وهو في جوهره المشروع السابق نفسه، ولذلك فإن اعتماده بصيغته الحالية سيكون غير سليم دستوريا. وقد عُقدت بضعة اجتماعات مع أعضاء في الجمعية الوطنية ومع مسؤولين في وزارة العدل بشأن المسائل الدستورية والحاجة إلى وضع أسس تضمن استقلال السلطة القضائية. وبالإضافة إلى المساعدة التي قدمها مركز حقوق الإنسان في الجزء الأول من عام ١٩٩٤، بناء على طلب من عدد من أعضاء الجمعية الوطنية، لا سيما من لجنة حماية حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، أعد المركز تعليقات مفصلة واقترح إدخال تعديلات على مشروع القانون. ومن المتوقع تعديل مشروع القرار وفقا لذلك، واعتماده، وإزالة العراقيل الدستورية. وسوف تجرى مشاورات مع منظمات غير حكومية كمبودية بهدف التنسيق بين ردودها على المسائل الدستورية التي ينطوي عليها مشروع القانون.

١٥- قانون المحامين ونقاباتهم: تلقى مركز حقوق الإنسان مشروع قانون بشأن المحامين وإنشاء نقابة للمحامين، ينتظر تناوله في الجمعية الوطنية. وقد طلبت بضع منظمات غير حكومية من المكتب أن ينظم عقد مشاورات بشأن مشروع القانون. ويجري تنظيم هذه المشاورات وتقديم التعليقات والاقتراحات بشأن ما ينطوي عليه المشروع في ميدان حقوق الإنسان، بناء على طلب المسؤولين المعنيين وغيرهم من الأشخاص. وسوف يطلع مركز حقوق الإنسان الوزارات ذات الصلة والجمعية الوطنية على التعليقات لدى طلبها ذلك.

١٦- قواعد السجون: عُقدت بضعة اجتماعات مع المسؤولين المعنيين في وزارة الداخلية، بمن فيهم مسؤولون عن السجون والتشريع، حول القواعد والأنظمة التي تحكم السجون. وفي الوقت الحاضر، لا توجد أية قواعد مفصلة فيما يتعلق بإدارة وتنظيم السجون وحقوق السجناء. وتم الاتفاق على وجوب تنقيح مجموعة من قواعد السجون التي صاغها في وقت سابق مسؤولون في وزارة الداخلية، وذلك لضمان امتثالها لالتزامات كمبوديا بحقوق الإنسان، ولتناول المشاكل الحقيقية التي تواجه السجون والسجناء في كمبوديا. وطُلب إلى مركز حقوق الإنسان أن يقدم المساعدة في إعداد مشروع قواعد السجون هذه. وقد أعد المكتب موجزا يجري بحثه حاليا مع المسؤولين المعنيين. ويمكن وضع مشروع القواعد موضع التنفيذ باعتماد قانون في أعقاب اتخاذ وزراء الداخلية المشاركين قرارا في هذا الشأن. ومن المقرر إجراء مشاورات مع الأشخاص المعنيين ومع منظمات حقوق الإنسان وذلك من باب المتابعة.

١٧- قانون المرأة: يواصل مركز حقوق الإنسان تقديم المساعدة لأمانة الدولة لشؤون المرأة في إعداد قانون المرأة. وتُعقد اجتماعات اسبوعية منتظمة مع لجنة مشتركة بين الوزارات أُنشئت خصيصا لهذا الغرض. وحضرت هذه الاجتماعات أيضا بضع منظمات غير حكومية. وقد أعد مركز حقوق الانسان تنقيحات كثيرة بالغة التفصيل لهذا القانون، الذي قام بإعداد مشروعه الأول في بداية عام ١٩٩٤ خبير استشاري تابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويستند هذا القانون الى صكوك حقوق الإنسان الدولية، بما فيها اتفاقيات منظمة العمل الدولية والقوانين والممارسات الكمبودية. وبالنظر الى كثافة جدول الأعمال التشريعي المتزايدة قُسمت اللجنة الى عدة لجان فرعية وذلك بناء على اقتراح من مركز حقوق الإنسان. وهذا الاستعراض يقرب الآن من الانجاز، ومن المتوقع أن يُقَدَم المشروع الى مجلس الوزراء في مطلع عام ١٩٩٥.

١٨- قانون إلغاء الإتجار بالأطفال واستغلالهم في الدعارة: كمبوديا طرف في اتفاقية حقوق الطفل. وقد مُنحت أحكامها وضعا دستوريا بموجب المادة ٤٨ من الدستور. وقد كان الإتجار بالأطفال وبيعهم واستغلالهم في الدعارة من الأشياء المتزايدة في كمبوديا، وذلك وفقا لمنظمات غير حكومية واشخاص آخرين مهتمين بالأمر عقد مركز حقوق الإنسان بضعة اجتماعات معهم. وطلبت المنظمات غير الحكومية مساعدة من المركز في إعداد اقتراحات مفصلة بشأن أحكام تجرّم الاستغلال الجنسي للأطفال وسوء معاملتهم جنسياً والاتجار بهم وخطفهم وبيعهم. ولا توجد في قانون العقوبات الحالي أية نصوص تسمح برفع دعاوى في هذه الجرائم. ولذلك، أعد مجلس حقوق الإنسان اقتراحات بغية ادراجها في مشروع قانون يتعلق بالغاء الاتجار بالاطفال واستغلالهم في الدعارة. وقد أُطلعت على هذه الاقتراحات جميع المنظمات غير الحكومية المعنية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة التي استعرضت هذه الاقتراحات وأبدت رأيها فيها. وبعد مناقشة هذه الاقتراحات سوف تنقح وتقدم من قبل المنظمات غير الحكومية الى الوزارة المعنية أو الى أعضاء الجمعية الوطنية المهتمين بالأمر والمعنيين بصياغة قانون العقوبات الجديد.

١٩- قانون الجمعيات: طلبت لجنة حماية حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى من مركز حقوق الإنسان أن يعد اقتراحات بشأن مشروع قانون يتعلق بحقوق الجمعيات والتزاماتها، بما فيها المنظمات غير الحكومية. والحاجة الى قانون في هذا الموضوع ناشئة من عدم وجود أي تشريع بشأن تسجيل الجمعيات وصلاحيتها وحقوقها والتزاماتها. وتشمل القواعد الحالية قراراً صادراً عن المجلس الوطني الأعلى في أثناء الفترة الانتقالية، وبضعة أوامر صدرت مؤخرا عن وزارة الداخلية أدت الى سوء استعمال السلطة من جانب صغار المسؤولين، والى ارتباك بشأن حقوق الجمعيات والتزاماتها، وولدت جواً من الخوف في صفوف المنظمات غير الحكومية. وسوف يعد مركز حقوق الإنسان اقتراحات في هذا الشأن ويبادر الى اجراء مناقشات مع المنظمات غير الحكومية. وبعد انتهاء اللجنة من مناقشة هذه الاقتراحات وموافقتها على مشروع لقانون الجمعيات، يمكن أن يُقدم النص الى الجمعية الوطنية في العام القادم.

٢٠- قوانين أخرى: بالاضافة الى ذلك، تلقى مركز حقوق الإنسان بضعة مشاريع قوانين معروضة حالياً على الجمعية الوطنية، وطُلب منه تقديم المساعدة في استعراض نصوص هذه المشاريع، بما فيها مشروع قانون العمل ومشروع النظام الأساسي للقضاة. وقد زُوِّد مركز حقوق الإنسان أيضا مسبقا بنسخ من مشروع قانون الاجراءات المدنية، ومشروع قانون بشأن اعلان الاصول، ومشروع قانون حول إنشاء مجلس لمكافحة الفساد. وبالنظر الى محدودية الوقت والموارد، فإنه لا يمكن النظر في هذه المشاريع إلا في مرحلة لاحقة.

٢١- مطابقة القوانين للاتفاقيات الدولية: في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استقبل النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية مدير مكتب كمبوديا لمركز حقوق الإنسان في مقابلة رسمية. وشرح المدير الولاية المنوطة بمركز حقوق الانسان في كمبوديا من قبل الى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وبدعم من حكومة كمبوديا. وأشار الى أن كمبوديا صادقت على ١٥ اتفاقية دولية في ميدان حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وعليها بالتالي مراعاة هذه الاتفاقيات في صياغة قوانين جديدة وذلك عملا بالدستور ووفقا للالتزامات الدولية لكمبوديا وخصوصا في انتظار إنشاء مجلس دستوري. وعرض رسميا تقديم المساعدة التقنية من مركز حقوق الإنسان في صياغة تشريع يرمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتدريب أعضاء من الجمعية الوطنية في هذا المجال. وفي أثناء المناقشة، ذكرت أيضا المزاعم التي تقول بأن بعض أعضاء الجمعية الوطنية تلقوا تهديدات من زعماء أحزابهم السياسية بالطرد من الحزب ما لم يلتزموا بأوامر زعمائه، مما يعني فقدان مقاعدهم في الجمعية الوطنية بصورة آلية؛ وهذا العمل مخالف لحرية التعبير التي يتمتع بها كل مواطن كمبودي بموجب المادة ٤١ من الدستور.

٢- المساعدة في تطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية

٢٢- يقدم مركز حقوق الإنسان المشورة والمساعدة الى لجنة حماية حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى في عملها اليومي. وبغية زيادة قدرة هذه اللجنة على رصد حالة حقوق الإنسان في البلاد، قُدم تمويل من الصندوق الاستئماني إلى منظمة غير حكومية سوف تساعد اللجنة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. كما قُدم تمويل أيضا لمنظمة غير حكومية أخرى لدعم البرلمان بأنشطة منها الأنشطة التثقيفية والإعلامية. وفي اجتماع مع مدير مكتب المركز في كمبوديا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ذكر رئيس ونائب رئيس اللجنة الحاجة الى المساعدة المالية في إنشاء أمانة تستطيع أن تعالج الشكاوى التي ترد الى اللجنة.وأكد مدير مكتب المركز في كمبوديا أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إذ أحاطت علما بتوصية من المقرر الخاص في الفقرة ٨(ب) من قرارها ٦١/١٩٩٤ المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، حددت كأحد المجالات ذات الأولوية تقديم المساعدة المالية لتوفير أمانة مناسبة ومعدات وتدريب للجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية. وأوضح المدير أن الأموال التي وردت الى الصندوق الاستئماني في عام ١٩٩٤ لا تسمح بعد للمركز بتقديم المساعدة المالية الى هذه اللجنة، وأنه مع ذلك وجه نظر عدد من الحكومات والوكالات المانحة الى الفقرة ٨(ب) من القرار ٦١/١٩٩٤ في اجتماعات عُقدت في جنيف ونيويورك وبنوم بنه واقترح على هذه الجهات أن تقدم المساعدة الى اللجنة في هذا الصدد سواء من خلال الصندوق الاستئماني أو بصورة مباشرة.

٣- إقامة العدل

٢٣- اضطلع مركز حقوق الإنسان بعدد من الأنشطة الرامية الى مساعدة كمبوديا على إنشاء نظام لإقامة العدل يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٤- عُقدت في وزارة العدل حلقة عمل تدريبية قضائية في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ وشارك فيها ٣٥ قاضيا متدربا. وشملت مواضيع هذه الحلقة حقوق الإنسان، والقانون الجنائي، واستقلال السلطة القضائية. وشارك مركز حقوق الإنسان في تدريب القضاة والقضاة المتدربين في وزارة العدل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي ١٢ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت حلقة دراسية بشأن مقاضاة الأفراد العسكريين؛ وقد شارك فيها ممثلون عن وزارتي الدفاع والعدل وأعضاء من المحاكم العسكرية والمدنية.

٢٥- ونظّم مركز حقوق الإنسان دورة تدريبية في مجال السجون عُقدت في السجن ت - ٥ في مقاطعة كومبونغ شام وذلك في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت بمثابة المرحلة النهائية من برنامج تقديم المساعدة في مجال السجون. ومدة هذا البرنامج ١٢ شهرا من البحث والتدريب في السجون الكمبودية. وسوف يُصدر مركز حقوق الإنسان تقريرا شاملا عن أحوال السجون يكون مقدمة لعقد حلقة دراسية رئيسية حول إصلاح السجون، وذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٤- تقديم تقارير عن تنفيذ المعاهدات والالتزامات الدولية: تدريب المسؤولين الحكوميين

٢٦- يُقدم مركز حقوق الإنسان مساعدة محددة إلى الحكومة في إعداد التقارير التي تقدمها عن تنفيذ ما صادقت عليه كمبوديا من اتفاقيات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، والتي يتعين تقديمها إلى الهيئات التعاهدية ذات الصلة. وهذه المساعدة المحددة تُقدم حاليا إلى لجنة الإبلاغ المشتركة بين الوزارات التي أُنشئت بمساعدة من مركز حقوق الإنسان. وقد قدمت هذه اللجنة إلى مركز حقوق الإنسان مشروع اقتراح للحصول على دعم مالي طالبة النظر في هذه المسألة من باب الأولوية. وقد وافق المركز على هذا الاقتراح.

٢٧- وقررت لجنة الإبلاغ المشتركة بين الوزارات البدء بصياغة تقارير يتعيّن تقديمها بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل. وقد أنشأت هذه اللجنة لجنتين فرعيتين لهذا الغرض.

٢٨- وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نظّم المركز حلقة دراسية إعلامية لأعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية ولأعضاء اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الطفل. وكانت أهداف هذه الحلقة الدراسية اطلاع أعضاء هاتين اللجنتين الفرعيتين على دورهما في عملية الإبلاغ وتقديم بعض التوجيهات التي تساعدهم في بدء أعمالهم. وقد قام المركز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة باطلاعهم على عملية الإبلاغ وتزويدهم بمواد تتعلق بها.

٢٩- وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أصدر وزير العدل، بوصفه رئيس اللجنة المشتركة بين الوزارات، رسالة يطلب فيها إلى أعضاء اللجنتين الفرعيتين بدء العمل على التقارير. وتجتمع اللجان الفرعية الآن بصفة منتظمة في وزارة الخارجية.

٣٠- وقد بدأ أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية تجميع المعلومات والتوثيق. وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانوا قد صاغوا تعليقات على ٢٠ مادة من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولكنهم لم يتلقوا بعد المواد أو المعدات أو الأموال اللازمة لعملهم. ويقوم مركز حقوق الإنسان بتزويدهم بمساعدة استشارية يومية، وكذلك بالوثائق والمعلومات ذات الصلة، وسوف يكون المركز قادرا في وقت قريب على تزويد اللجنة الفرعية بالدعم المالي. وقد أولي اهتمام خاص لتقديم المشورة لأعضاء اللجنة الفرعية بشأن المادة ٤ (الحقوق التي لا ينبغي تقييدها وحالات الطوارئ) والمادة ٦ (الحق في الحياة).

٣١- تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتقديم المساعدة إلى اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الطفل وذلك بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بدأت اللجنة الفرعية صياغة الأجزاء الخمسة الأولى من التقرير. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الطفل مساعدةً استشارية منتظمة من قبل خبير استشاري وبعضَ التمويل لتغطية نفقات الأمانة والمواد ومصاريف أخرى.

٣٢- وتمكنت المنظمات غير الحكومية أيضا من التعاون مع أعضاء اللجنتين الفرعيتين. وأنشئت لجنة غير حكومية لحقوق الطفل للتعاون مع اللجنة الفرعية في عملية الإبلاغ. واطلعت المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان على التزامات كمبوديا بالإبلاغ وعلى أعمال لجنة الإبلاغ المشتركة بين الوزارات. وبدأت تلك المنظمات بالفعل التعاون مع أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية بتزويدها بالتعليقات على المادتين ٦ و٧ من العهد. واجتمع أعضاء اللجنة الفرعية مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في مركز حقوق الإنسان وبحثوا معها حاجاتها والصعوبات التي تواجهها.

٣٣- كان يتوقع أن تُنجز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المشروعان الأولان للتقريرين المطلوب تقديمها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المصادق عليه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢؛ وكان موعد تقديم التقرير الأول ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣)، واتفاقية حقوق الطفل (المصادق عليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ وكان موعد تقديم التقرير الأول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤). وينبغي أن تكون الصيغة النهائية للتقريرين جاهزة في مطلع عام ١٩٩٥. وبعد تقديم هذين التقريرين إلى اللجان المعنية يبدأ العمل على إعداد أربعة تقارير أخرى يتعيَّن أن تقدمها كمبوديا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المصادق عليه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢؛ وكان موعد تقديم التقرير الأول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)، وبموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المصادق عليها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣؛ كان موعد تقديم التقرير الأول ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛ وكان موعد تقديم التقارير الدورية ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و١٩٨٨ و ١٩٩٠ و١٩٩٢)، وبموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المصادق عليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ وكان موعد تقديم التقرير الأول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، وبموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المصادق عليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ وكان موعد تقديم التقرير الأول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

٥ - وضع منهاج دراسي لحقوق الإنسان والتعليم في ميدانها، وتدريب المدرسين وواضعي المناهج الدراسية

٣٤- ألقى ممثل عن مركز حقوق الإنسان محاضرات عن حقوق الطفل وحقوق المرأة في جمهور من مدراء المدارس في ١٣ و١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤. كما عُقدت حلقة عمل في كلية الحقوق في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لطلاب الحقوق المتدربين على المحاماة. ونُظمت حلقة عمل حول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لأساتذة كلية الحقوق خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. كما ألقيت محاضرات حول تعريف حقوق الإنسان، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والدستور الكمبودي والاعتراف بحقوق الإنسان، على طلاب الحقوق بكلية الحقوق في جامعة بنوم بنه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وفي ١٦ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر كان مقررا إلقاء

محاضرة حول الحماية الدولية لحقوق الإنسان. ويجري الإعداد لإلقاء محاضرات أخرى في كلية الحقوق في عام ١٩٩٥.

٣٥- عقدت حلقات دراسية وحلقات عمل لعدد من المنظمات والمؤسسات. ونظمت في مقاطعة كاندال حلقات عمل لأهالي تلاميذ المدارس من الخمير والأقلية العرقية الفييتنامية بشأن الحق في المساواة والتعليم وحقوق الأقليات، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونظمت حلقة دراسية بشأن قانون حقوق الإنسان الدولي للمدرسة الملكية للإدارة، في الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وكان المشاركون في هذه الحلقة الدراسية من الموظفين المدنيين في وزارات مختلفة. ونظم المكتب أيضاً محاضرات في ست مناسبات عن دستور كمبوديا لأفراد من وزارات مختلفة وذلك في المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان. وألقيت محاضرة حول قانون الصحافة وحرية التعبير في وزارة الإعلام وذلك في إطار حلقة دراسية نظمها مركز صوت المرأة الخميرية (KWVC) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٣٦- ويجري حالياً تطوير متواصل للأنشطة التثقيفية والتدريبية. وفيما يلي قائمة بموضوعات حقوق الإنسان التي وضع منهاج لها مؤخرا: حقوق الإنسان والقانون الجنائي؛ وآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ ودور المنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان؛ وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ وحقوق الطفل؛ ومقاضاة العسكريين.

٣٧- كما يجري وضع مشاريع إضافية أو مشاريع متابعة في المجالات التالية: حلقة دراسية حول عملية مقاضاة العسكريين؛ وحلقة دراسية حول حقوق الأقليات؛ وتدريب المنظمات غير الحكومية على الرصد والتحقيق؛ وحلقة عمل للمنظمات غير الحكومية حول العلاقات بالصحافة؛ ورفع مستوى المنهاج التعليمي "جيم" الذي وضعته السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا؛ وحلقة دراسية للمدرسة الملكية للإدارة.

٣٨- وبدعوة من وزارة الداخلية، يقوم مركز حقوق الإنسان حالياً بإعداد مشروع برنامج تعليمي نموذجي كي تستخدمه المنظمات غير الحكومية التي تضطلع ببرامج تدريبية في ميدان حقوق الإنسان بالاشتراك مع الشرطة. وهذا من شأنه أن يحسن تقديم وتماسك هذه الدورات.

٦ - تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

٣٩- يوجد في كمبوديا ما يزيد على ٣٠ منظمة غير حكومية محلية تشترك في أنشطة حقوق الإنسان. وقد تكونت هذه المنظمات بأسرها منذ أواخر عام ١٩٩١. ولدى عدة منظمات منها عضوية ضخمة تحصى بالآلاف كما أن لها مكاتب في المقاطعات. ولكن معظمها صغير، وينقصه المال، ويعتمد على عمل المتطوعين. ولا تقصر هذه المنظمات غير الحكومية أعمالها على الحقوق المدنية والسياسية بل تجمع بينها وبين الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشترك بعضها بالتالي في مشاريع إنمائية صغيرة، بالإضافة إلى التدريب والدعوة والرصد.

٤٠- ووجه مركز حقوق الإنسان المساعدة التي يقدمها بصورة رئيسية إلى توفير البرامج التعليمية والمشورة والخدمات الاستشارية لهذه المجموعات. وألقيت محاضرات في بضع مناسبات على أعضاء من منظمات مختلفة من المنظمات غير الحكومية، منها محاضرة حول دستور كمبوديا. ونظم مركز حقوق الإنسان

إلقاء محاضرة، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، عن آليات الأمم المتحدة ودورها في تعزيز حقوق الإنسان وذلك على موظفي الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية (ADHOC)، وهي منظمة غير حكومية كبيرة عاملة في ميدان حقوق الإنسان. وفي معهد الخمير للديمقراطية (KID)، استعرض مركز حقوق الإنسان الدستور مع الرابطة الفييتنامية في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. ونظم المركز إلقاء محاضرة في المعهد نفسه عن حقوق الإنسان والديمقراطية لرابطة التنمية الريفية والديمقراطية، وذلك في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي ١٧ و١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تكلم موظفون من المكتب في حلقة دراسية نظمها مركز صوت المرأة الخميرية حول موضوعات الاتفاقيات الدولية التي تحمي حرية الصحافة، واتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بمركز المرأة، ومشروع قانون الصحافة. والكثير من العمل في هذه المجالات غير رسمي ويعتمد على عقد اجتماعات صغيرة كثيراً ما تبحث هموماً ومسائل يومية. وبالإضافة إلى الاجتماعات الأسبوعية التي تعقد أيام الجمعة والتي تعرض فيها المنظمات غير الحكومية همومها على بعضها البعض، تقدم هذه المنظمات تقارير عن حالات انتهاك حقوق الإنسان وتحاول إيجاد سبل للتعاون فيما بينها. ويجدر ذكر الاجتماعات التالية بصفة خاصة:

(أ) اجتماعات مع الممثل الخاص خلال بعثته الثالثة إلى كمبوديا (١٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه)؛

(ب) عرض عام للإحاطة قدمته، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المتخصصة (في مجالات المرأة والمسنين وخمير كمبوتشيا كروم، والجماعات الدينية) وذلك بحضور الممثل الخاص والمفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان؛

(ج) عرض إحاطة بشأن مشروع قانون الصحافة وحالة حرية التعبير في كمبوديا قدم للمقرر الخاص من قبل منظمات غير حكومية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

(د) بدأ عقد اجتماعات منتظمة مع الرابطة الفييتنامية فيما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان للأقلية العرقية الفييتنامية؛

(هـ) اجتماعات حول إنشاء آلية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان: اتفقت ست منظمات غير حكومية (INDRADEVI, LICADHO, ADHOC, ASKKK, KNG, VIGILANCE) على إنشاء "لجنة عمل" لمعالجة الانتهاكات العاجلة لحقوق الإنسان. وتجتمع اللجنة كلما تلقت معلومات عن انتهاكات جدية، كما تجتمع على أساس منتظم مرتين في الشهر في مكاتب هذه المنظمات نفسها بالتناوب. وباتت لجنة العمل نشطة جداً بالفعل وتضطلع الآن بعدة تحقيقات في انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وقد انضم معهد الخمير للديمقراطية إلى هذه اللجنة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

(و) اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان التمثيل القانوني: بدأت مناقشات حول الرسوم والسلوك المهني وذلك بسبب المشاكل المتصور نشوئها في هذا المجال وما يترتب عليها من ضرر بحركة حقوق الإنسان؛ واتفقت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر على ألا تتلقى رسوماً في المسائل الجنائية إلى أن يتم اعتماد مجموعة من القواعد والمعايير الأخلاقية؛ وقد أحيل بيان بشأن هذه المسألة على وزارة العدل ليتم توزيعه على نطاق أوسع في النظام القضائي بأسره؛ وتقوم المنظمات غير الحكومية المعنية الآن بصياغة قواعد أخلاقية للمدافعين؛

(ز) عقدت سلسلة اجتماعات بين منظمات غير حكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمعالجة مسائل تؤثر على الأطفال، لا سيما الاتجار بهم واستغلالهم في الدعارة؛ وتبحث المنظمات المعنية الآن اقتراحات بشأن مشروع قانون حول استغلال الأطفال في الدعارة والاتجار بهم، وسوف يقدم نص هذا المشروع إلى عدد من أعضاء الجمعية الوطنية وإلى وزارة العدل للنظر فيه؛

(ح) واجتمعت المنظمات غير الحكومية الكمبودية العاملة في ميدان حقوق الإنسان كذلك مع منظمات غير حكومية دولية عاملة في الميدان نفسه (اتحاد الحرية المدنية الياباني ومنظمة العفو الدولية) وذلك في مكتب كمبوديا لمركز حقوق الإنسان بغرض إطلاع هذه المنظمات على حالة حقوق الإنسان في كمبوديا وتبادل المعلومات معها.

٤١- تناقشت منظمات غير حكومية وأصدرت بيانات تعرب فيها عن شعورها بالقلق بصفة خاصة إزاء قانون حظر جماعة "كمبوتشيا الديمقراطية" (المعروف بقانون كمبوتشيا الديمقراطية)، والسجون السرية، وقتل صحفي، وأزمة الرهائن، ومشروع قانون الصحافة. وتلقت منظمات غير حكومية، لا سيما تلك التي تتألف منها لجنة العمل، إنذارات من الحكومة بعد أن أصدرت لجنة العمل بياناً صحفياً عن مقتل نوون شان، رئيس تحرير صحيفة "صوت شباب الخمير". وقد قدم مركز حقوق الإنسان المشورة للمنظمات غير الحكومية وعقد اجتماعات معها بشأن هذه المسائل.

٤٢- يتزايد القلق إزاء بعض التعليمات الأخيرة الصادرة عن وزارة الداخلية بشأن حرية الاجتماع. وذكرت منظمات غير حكومية أنها اضطرت في بعض المقاطعات إلى طلب إذن بالقيام بالتدريب في ميدان حقوق الإنسان وإلى تقديم تقارير عن أنشطتها. وتلقت تعليمات في بضع مناطق بالكشف عن تفاصيل عضويتها وغير ذلك من المعلومات الحساسة إلى السلطات المحلية. وعقد المكتب بضعة اجتماعات مع منظمات غير حكومية بشأن هذه المسألة بغية الحصول على معلومات أدق عن تعليمات وزارة الداخلية وتفسير السلطات المحلية في المقاطعات لها. وشعرت المنظمات غير الحكومية بالارتباك، وهي تخشى إمكانية أن تشكل هذه التعليمات ذريعة لإغلاقها. وأوصى المقرر الخاص الحكومة بسحب هذه التعليمات. ويجري حالياً متابعة هذه المسألة على نحو وثيق من جانب مركز حقوق الإنسان. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع مع رئيس دائرة المنظمات ورئيسه المباشر في وزارة الداخلية للتأكد من موقفهما الراهن من التعليمات الصادرة. وبدا هذان المسؤولان على غير علم بالتعليمات أو تأثيرها. وكان موقفهما فيما يبدو أنه يتعين تسجيل المنظمات غير الحكومية، وان هذا الشرط لا ينفذ في الوقت الحاضر. ووافق مركز حقوق الإنسان على تزويدهما بورقة عن الموقف من هذه المسألة، وعرض تقديم المساعدة في صياغة قانون للجمعيات، عند الطلب.

٤٣- ويحضر مركز حقوق الإنسان بصفة منتظمة اجتماعات لجنة العمل، ولجنة التنسيق الكمبودية لحقوق الإنسان، وفرقة عمل حقوق الإنسان. ويتلقى المكتب أيضاً تقارير منتظمة من المنظمات غير الحكومية. ويقدم المركز دعماً مالياً مباشراً للمنظمات غير الحكومية الكمبودية والدولية العاملة في البلاد. وقد مول المركز ١٣ مشروعاً في مجالات مختلفة، منها التعليم والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، وإنتاج المواد الإعلامية، وحماية الأقليات. وقد تم اختيار أربعة عشر مشروعاً آخر تقدم لها المنح في الوقت الحاضر.

٧ - الإعلام والتوثيق

٤٤- يشكل إنتاج المواد الإعلامية المتعلقة بحقوق الإنسان وترجمتها وتوزيعها جزءاً هاماً من عمل مركز حقوق الإنسان في كمبوديا. وفي الفترة من تموز/يوليه حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وزع المركز على العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات مواد صادرة عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان بالخمير والفرنسية والإنكليزية. وشملت هذه المواد: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري؛ وتقارير مركز حقوق الإنسان والمقرر الخاص، وغير ذلك من الوثائق.

٤٥- ومن الذين تلقوا هذه المواد الجهات التالية: تسع منظمات غير حكومية خميرية تعمل في ميدان حقوق الإنسان؛ وأربع منظمات غير حكومية دولية؛ ووزارات الداخلية والدفاع والعدل؛ والمدرسة الملكية للإدارة؛ وأمانة شؤون المرأة، ومركز صوت المرأة الخميرية؛ وكلية الحقوق في جامعة بنوم بنه؛ ومسؤولو السجون؛ وأهالي تلاميذ المدارس والمدرسون.

٤٦- ويواصل مركز حقوق الإنسان تشغيل مكتبة موارد صغيرة وغرفة لمشاهدة أشرطة الفيديو في مكتب كمبوديا، ويتردد الناس عليهما كثيراً.

٤٧- ويجري حالياً إعداد رسالة إخبارية شهرية سوف يصدرها مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الإنسان تتضمن معلومات عن أنشطة المكتب.

٤٨- وبطلب من دائرة التشريعات، قدمت لها مجموعة من وثائق حقوق الإنسان لتيسير التعرف على نحو أفضل على قانون حقوق الإنسان في أثناء صياغة التشريع الفرعي وغيره من التشريعات.

٨ - أنشطة أخرى

٤٩- يواصل مركز حقوق الإنسان رصد الإجراءات القانونية في محكمة بلدية بنوم بنه ويقوم بزيارة السجون في هذه المدينة. كما يواصل مركز حقوق الإنسان رصد تنفيذ التشريعات بهدف مساعدة الحكومة في إطار ولاية المركز. وأجرى مركز حقوق الإنسان أيضاً تقييماً للوضع القانوني للأقلية الفييتنامية التي تقيم بالقرب من بحيرة تونلي ساب في مقاطعة كومبونغ شنانغ. وعقدت بضعة اجتماعات مع مسؤولين في دائرة التشريع ودائرة التحقيق العلمي بوزارة الداخلية لغرض تصميم برامج تدريبية وبرامج أخرى للمساعدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الجهات المانحة.

٥٠- وعقدت بضعة اجتماعات مع وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف منها جهات مانحة مثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمكتب الاسترالي للمساعدة الإنمائية الدولية، والبنك الدولي، ومؤسسة آسيا، وصندوق كندا، وأعضاء في السلك الدبلوماسي. وكان الغرض من هذه الاجتماعات هو تنسيق التمويل وغيره من الأنشطة في مجال تقديم المساعدة إلى المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسات القانونية وبناء القدرة. وأعرب ممثلو البنك الدولي عن الاهتمام بمشاريع تشمل مسائل الأراضي، والسلطة القضائية، والتوثيق القانوني. وأعربت الوكالة الكندية للتنمية الدولية والمكتب الاسترالي للمساعدة الإنمائية الدولية عن الاهتمام بمشاريع تشمل مسائل

الأراضي وبضعة مشاريع صغيرة تنطوي على بناء القدرة في مجال الطب القانوني، وتدريب الشرطة، ومساعدة المؤسسات. وأعربت مؤسسة آسيا عن اهتمام بالتنسيق مع مكتب كمبوديا بشأن مشروعها المتعلق بإنشاء مركز للبحث والتوثيق القانونيين للجمعية الوطنية. وأعرب صندوق كندا عن اهتمام خاص بعدد من المبادرات التدريبية.

٥١- ويعمل مركز حقوق الإنسان على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة وثيقة مشروع للقطاع الفرعي للبرنامج "الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان". وقد أعدت الصيغة الأولى وهي الآن قيد البحث. ومن المتوقع أن يمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه الطريقة مشاريع في ميدان حقوق الإنسان بمبلغ يقرب من مليوني دولار أمريكي. وقد ساعد مركز حقوق الإنسان أيضاً في إعداد واحد من مشاريع متطوعي الأمم المتحدة للمساعدة في تدريب المنظمات غير الحكومية المحلية.

٥٢- يتمتع مركز حقوق الإنسان بتعاون وثيق مع السفارة الاسترالية في بنوم بنه التي قدمت مساعدة مالية مباشرة وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العمل على إعادة تأهيل السجون في منطقة بنوم بنه. ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون وأن يوسع نطاقه بحيث يشمل السجون في جميع أنحاء البلاد. وقد أنجز مركز حقوق الإنسان دراسة استقصائية للسجون الكمبودية وسوف يصدر تقريرا في المستقبل القريب يتضمن توصيات بإصلاحها.

ثانيا - الزيارة الرابعة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا

(١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)

٥٣- يقدم مركز حقوق الإنسان مساعدة مستمرة إلى الممثل الخاص السيد مايكل كيربي. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قام الممثل الخاص بزيارته الرابعة إلى كمبوديا في طريقه إلى نيويورك ليقدم إلى الجمعية العامة توصياته لحكومة كمبوديا (A/49/635). والغرض من هذه الزيارة هو جرد آخر التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلاد منذ تموز/يوليه ١٩٩٤. وأتاحت له هذه الزيارة أيضا فرصة لبحث بضع مسائل تهم الحكومة الملكية ولطلب آرائها وتعليقاتها على تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة (للاطلاع على برنامج الزيارة، انظر المرفق).

٥٤- وخلال هذه الزيارة، استقبل الرئيس الأول للوزراء الممثل الخاص في مقابلة رسمية. واجتمع أيضا مع وزير الخارجية والتعاون الدولي الذي عـُين حديثا، ووزير العدل، ووزير الإعلام، ووزير الداخلية المشارك.

٥٥- وبحث الممثل الخاص مع الرئيس الأول للوزراء الحالة العامة لحقوق الإنسان وأثنى على الحكومة لما تبذله من جهود لاستعادة حكم القانون وتحسين إقامة العدل رغم مواجهة الحرب المستمرة مع الخمير الحمر ورغم حالة عدم الاستقرار السياسي. ولاحظ التقدم المحرز في تحسين الظروف في كل أشكال الاحتجاز أو السجن. وأعرب عن القلق إزاء القيود التي فرضت مؤخرا على حرية التعبير. وبحث بصفة خاصة مشروع قانون الصحافة وأعرب عن القلق إزاء أبواب القانون التي تنص على جزاءات جنائية منها السجن. وأكد

الرئيس الأول للوزراء احترامه لحقوق الإنسان وحرية التعبير، ولكنه أكد أن الإهانة غير مقبولة وفقا للعادات الكمبودية، وأنها أسوأ من التشهير. وأوضح أن هناك حاجة إلى قانون قوي لحماية الصحافيين من الخطر على حياتهم بسبب سوء استعمال حرية التعبير. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس الأول للوزراء الحاجة إلى تضافر الجهود التعليمية لتحسين المهارات المهنية والقواعد الأخلاقية للصحفيين الكمبوديين. ووجه انتباه الممثل الخاص أيضا إلى الأخطار الجدية مثل نقص الأغذية في عام ١٩٩٥ بسبب تتابع الفيضانات المثيرة والجفاف في عدد من مناطق البلاد.

٥٦- وأتاحت الزيارة فرصة لوزير الخارجية والتعاون الدولي للبحث مع الممثل الخاص في توصياته بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا، كما أتاحت له فرصة للتعليق بالتفصيل على تلك التوصيات.

٥٧- وبحث الممثل الخاص مع وزير العدل التقدم المحرز في أعمال اللجنتين الفرعيتين المشتركتين بين الوزارات واللتين يشرف عليهما الوزير واللتين تضطلعان بإعداد التقريرين الأولين عن التزامات كمبوديا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تتلقى اللجنة الفرعية المعنية في أعمالها مساعدة دائمة من أحد موظفي مركز حقوق الإنسان) وبموجب اتفاقية حقوق الطفل (وتتلقى اللجنة الفرعية المعنية في أعمالها مساعدة دائمة من خبير استشاري من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومن موظف من مركز حقوق الإنسان، كلما أمكن ذلك)؛ والحاجة إلى تقديم الدعم المالي إلى الأمانة الدائمة للجنتين الفرعيتين؛ ومشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء؛ ومشروع قانون النظام الأساسي للمحامين وجدوى مواصلة القضاة الاستفادة من الخدمات المقدمة إلى المدعين من منظمات حقوق الإنسان من خلال "المدافعين عن حقوق الإنسان" لديها؛ ودور الوزارة فيما يتعلق بالمحكمة العسكرية والرقابة على تطبيق تشريع السجون من قبل مسؤولي وزارة الداخلية.

٥٨- وتركز بحث المسائل مع الحكومة على الصيغة الجديدة لمشروع قانون الصحافة الذي ستعتمده الجمعية الوطنية قريبا، والأعداد المتزايدة من حالات الضغط والتخويف والتهديد والعنف ضد الصحفيين والصحف ومنظمات حقوق الإنسان. ومن الحالات التي بحثت اغتيال السيد نوون شان، رئيس تحرير "صوت شعب الخمير" (Samlaeng Yuveachoun Khmaer)؛ والتهديدات التي وجهت إلى منظمتين من منظمات حقوق الإنسان الكمبودية كانتا قد أعربتا عن قلقهما إزاء اغتيال رئيس التحرير نوون شان ودعتا إلى إجراء تحقيق فوري وعلني في الجريمة؛ والإغلاق الإداري لصحيفة "أودوم كيتي خمير" (Uddom Kete Khmaer)؛ ووقف البرنامج التلفزيوني "رأي الجمهور" الذي يعده معهد الخمير للديمقراطية والذي كان سيقدم مؤخرا وزير المالية والاقتصاد المطرود.

٥٩- وبحث الممثل الخاص أيضا المسألة القديمة المتعلقة بالأنشطة غير القانونية التي يقوم بها العسكريون في مقاطعة باطامبانغ وغيرها. كما أثيرت مع الحكومة الملكية مسألة حماية موظفي مركز حقوق الإنسان في سياق مواصلة أعماله في كمبوديا. وجاء بحث هذه المسألة مع الحكومة في أعقاب اختطاف مونيكا أوليفيروس واصابتها بالرصاص، وهي ابنة أحد موظفي مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الإنسان، وتبلغ الخامسة من عمرها.

٦٠- وعقد جلسة عمل بشأن الصيغة الجديدة لمشروع قانون الصحافة مع صحافيين كمبوديين، ومنظمات لحقوق الإنسان، وصحفيين أجانب وخبراء قانونيين. واجتمع المقرر الخاص أيضا مع رئيس تحرير صحيفة

"أودوم كيتي خمير" الذي كان قد كتب إلى المقرر الخاص في أعقاب الإغلاق الإداري لصحيفته. وقام أيضا بزيارة سجن الشرطة القضائية في بنوم بنه لمشاهدة التحسينات الملحوظة في ظروف احتجاز المحتجزين، وذلك بفضل مساهمة سخية من حكومة استراليا، وأثنى على تلك التحسينات.

٦١- وكي يضطلع مركز حقوق الإنسان بولايته على نحو فعال ويساعد الممثل الخاص، يقوم بمتابعة وثيقة للتطورات في حقوق الإنسان في البلاد سواء بصورة مباشرة أو من خلال الاتصال بالمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، تقام اتصالات وثيقة مع رابطة الصحفيين الخمير وعدد من صحف الخمير وذلك لمتابعة تطور مشروع قانون الصحافة والهجمات أو التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون.

٦٢- وفي الوقت الذي يعد فيه هذا التقرير، يقوم مركز حقوق الإنسان بمتابعة قضية اغتيال صحفي آخر من صحيفة "كوه سانتافيب" (جزيرة السلام). فقد كان شان دارا قد أردي قتيلا بالرصاص في ٨ كانون الأول/ديسمبر في مقاطعة كومبونغ شام، وذلك على ما يبدو بسبب سلسلة من المقالات التي كان قد كتبها في هذه الصحيفة وفي صحيفة أخرى.

٦٣- وفي الأعمال التحضيرية للزيارة الخامسة التي سوف يقوم بها المقرر الخاص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ والتي سيركز فيها على الحق في الخدمات الصحية، وبصفة خاصة على مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لقي مركز حقوق الانسان تعاونا وثيقا جدا من ممثلي منظمة الصحة العالمية في كمبوديا.

٦٤- وقد أتاحت هذه الزيارة فرصة للممثل الخاص لاستكمال توصياته عندما يقدم تقريره شفويا إلى الجمعية العامة.

ثالثا - ملاحظات

٦٥- الأنشطة الوارد وصفها أعلاه هي نتيجة للجهود التي يبذلها مركز حقوق الانسان في كمبوديا بالرغم من المشاكل المالية والادارية العديدة التي اتسمت بها أعمال مكتبه في كمبوديا منذ بدايته. وقد أعاقت هذه المشاكل حتى إعداد هذا التقرير الانجاز الكامل لبرنامج نشاط المركز وتحقيق الأثر الممكن لأنشطة المركز في كمبوديا.

٦٦- وأحد الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل عدم كفاية الميزانيات التي تقرها الجمعية العامة (من حيث تخصيص الموارد والوقت) بتوصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وفي كل حالة، كانت الأموال المخصصة و/أو الفترة الزمنية للميزانيات التي تقر غير كافية على نحو صارخ.

٦٧- وبغية تلبية طلب لجنة حقوق الانسان اقامة وجود تنفيذي في كمبوديا لمركز حقوق الانسان بعد انتهاء فترة ولاية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، وضماناً للانتقال من السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا الى مركز حقوق الانسان بيسر وبدون انقطاع في تنفيذ أنشطة حقوق الانسان في كمبوديا، كان من الضروري للمركز أن يقيم مكتبا له في بنوم بنه في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ فور مغادرة السلطة الانتقالية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٦٨- كانت ولاية مركز حقوق الانسان في كمبوديا جديدة ولم تخصص أية موارد للاضطلاع بها في فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، لم يكن المركز قادرا على الوفاء بالاحتياجات المالية التي تتطلبها هذه الولاية الجديدة في اطار موارده المالية الموجودة في حينه. لذلك، وبانتظار إقرار الجمعية العامة في نهاية عام ١٩٩٣ للميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، طلب المركز في آب/أغسطس ١٩٩٣ من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تأذن بإنفاق الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية المركز في كمبوديا في عام ١٩٩٣. أما الميزانية اللازمة لتنفيذ الولاية التي أناطتها لجنة حقوق الانسان في قرارها ٦/١٩٩٣ بمركز حقوق الانسان فقد قدرها المركز بمبلغ ٧٥٠ ٦٦١ دولاراً لمدة خمسة أشهر. وهذا المبلغ من شأنه أن يغطي مرتبات الموظفين المحليين الدوليين، والمصاريف العامة لتشغيل مكتب كمبوديا، وسفر الممثل الخاص.

٦٩- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية للمركز بانفاق ما لا يتجاوز ٠٠٠ ٢٨٨ دولار للفترة من تشرين الأول/أكتوبر الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وهذا المبلغ ينطوي على عجز بالمقارنة مع الاحتياجات المقدرة بأكثر من ٠٠٠ ٣٦ دولار في الشهر.

٧٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قدم المركز من خلال مكتب تخطيط البرنامج والميزانية والمالية إلى الجمعية في دورتها الثامنة والأربعين ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بكاملها بمبلغ ٠٠٠ ٧٨١ ٢ دولار لإقرارها. غير أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أذنت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بانتظار تقديم تقرير عن استمرار وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا، بميزانية لا تغطي الا فترة الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤ وتبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار أمريكي.

٧١- وفي أيار/مايو ١٩٩٤، قدم المركز الى الجمعية العامة تقريرا عن "استمرار وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا" (A/C.5/48/478). وطلب المركز في ذلك التقرير ميزانية بمبلغ ١٠٠ ٣٨٤ ٢ دولار للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، أي ١٠٠ ٨٣٤ ١ دولار اضافة الى مبلغ الـ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار الذي أقرته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٧٢- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الجمعية العامة بألا تقر إلا مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ١ دولار أمريكي، بما في ذلك مبلغ الـ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار أمريكي الذي سبق أن أقر، وذلك لتمويل أنشطة حقوق الانسان في كمبوديا. وبعبارة أخرى، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بميزانية تقل بنسبة ٥٤ في المائة عن الميزانية التي قدرها مركز حقوق الانسان باعتبارها ضرورية لتشغيل مكتب كمبوديا. غير أن الجمعية العامة أذنت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ للأمين العام بالتعهد بالتزامات اضافية تصل قيمتها الى ١٠٠ ٨٣٤ ١ دولار لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ لتمويل أنشطة حقوق الانسان في كمبوديا، موافقة بذلك على الميزانية التي طلبها المركز كاملة.

٧٣- ان القيام حتى تموز/يوليه ١٩٩٤ باقرار ميزانيات تشغيلية محدودة متتالية حال دون التشغيل اليسير لمكتب كمبوديا، وجعل من المستحيل بالفعل التخطيط للأجل الطويل. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن منح الموظفين الدوليين عقودا تساوي مدتها مدة ولاية المركز في كمبوديا، ولا توفير ظروف عمل مناسبة للموظفين المحليين. إلا أن الموافقة في تموز/يوليه ١٩٩٤ على ميزانية أطول أجلا وأكفى مواردا لتشغيل مكتب كمبوديا لا بد أن تيسر حل معظم المشاكل المذكورة أعلاه. وبالاضافة الى ذلك، وضعت اجراءات ادارية

ومالية أنسب لادارة مكتب ميداني، وذلك بالتعاون مع الأقسام ذات الصلة بالأمانة العامة. ويتعين رصد وتقييم هذه الاجراءات بصفة مستمرة لمواصلة تحسين الادارة في مكتب كمبوديا. وقد عين مدير مكتب كمبوديا رسميا في آب/أغسطس ١٩٩٤. وهذه التطورات سوف تساهم في التغلب على الصعوبات الادارية.

٧٤- إن اطلاق النار عن عمد على الطفلة الصغيرة إبنة الموظف الاداري في مكتب كمبوديا في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ حمل هذا الموظف على مغادرة كمبوديا مما أدى إلى شغور وظيفته مؤقتاً. كما استقال رئيس وحدة المساعدة القانونية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ولا تزال وظيفته شاغرة. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة الى وظيفة سكرتير غير متفرغ ومساعد اداري غير متفرغ كان تعيينهما دولياً وكانا مسؤولين عن عقود الموظفين المحليين والمسائل الادارية.

المرفق

برنامج زيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الانسان في كمبوديا، ١٦ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

١٢:١٥ الوصول الى مطار بوشينتونغ (بنوم بنه)

١٣:٠٠ غذاء مع موظفي مكتب كمبوديا

١٥:٠٠ مقابلة رسمية مع وزير العدل، سعادة السيد شيم سنغوون، المكان: وزارة العدل

١٧:٠٠ مقابلة رسمية مع الرئيس الأول للوزراء الأمير نورودوم راناريد، المكان: منزل الرئيس الأول للوزراء

١٩:٣٠ عشاء مع وزير الاعلام، سعادة السيد لنغ مولي.

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

٨:٠٠ فريق عمل معني بمشروع قانون الصحافة يضم المستشار القانوني للجنة حقوق الانسان بالجمعية الوطنية، والمستشار الصحفي/الاعلامي للحكومة الملكية، واليونسكو، والرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية (ADHOC)، والروابط الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها (LICADHO)، وفرقة العمل، وفيجيلانس (Vigilance)، ومنظمة العفو الدولية، ومعهد الخمير للديمقراطية (KID). المكان: مكتب مركز حقوق الإنسان

١٠:٠٠ مقابلة رسمية مع وزير الخارجية، سعادة السيد أونغ هوت، المكان: وزارة الخارجية

الغذاء: بدعوة من وزارة الخارجية، يحضره وزير الخارجية، والأمين العام لوزارة الخارجية، وسفير استراليا لدى كمبوديا، ووزير العدل، ووزير الإعلام

١٤:٠٠ عرض إحاطة يقدمه موظفو مكتب كمبوديا لمركز حقوق الإنسان.

الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

٧:٠٠ زيارة سجن الشرطة القضائية في بنوم بنه برفقة السفير الاسترالي وبحضور الصحافة

١٣:١٥ المغادرة إلى نيويورك من مطار بوشينتونغ.

- - - - -